الأمم المتحدة

A/CN.4/580

الجمعية العامة

Distr.: General
6 March 2007
Arabic
Original: English

لجنة القانون الدولي

الدورة التاسعة والخمسون

جنيف، ٧ أيار/مايو - ٨ حزيران/يونيه
و ٩ تموز/يوليه - ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧

التقرير الرابع بشأن الموارد الطبيعية المشتركة: المياه الجوفية العابرة للحدود

مقدم من السيد شوسي يامادا، المقرر الخاص

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٥	٢
ثانيا - النفط والغاز الطبيعي	٦-١٢	٤
ثالثا - العلاقة بين الأعمال المتصلة بالمياه الجوفية والأعمال المتصلة بالنفط والغاز	١٣-١٥	٦

260307 210307 07-26008 (A)

أولا – مقدمة

١ – قررت لجنة القانون الدولي في دورتها الرابعة والخمسين المعقودة في عام ٢٠٠٢ إدراج موضوع ''الموارد الطبيعية المشتركة'' في برنامج عملها[١]. فشرعت في دراسة الموضوع استنادا إلى التقارير الثلاثة (A/CN.4/533 وAdd.1 و A/CN.4/539 وAdd.1 و A/CN.4/551 و Corr. 1 و Add.1) التي قدمها المقرر الخاص مقترحا اتباع نهج تدريجي في الموضوع ابتداء بالمياه الجوفية العابرة للحدود. واعتمدت اللجنة، في دورتها الثامنة والخمسين المعقودة في عام ٢٠٠٦، في قراءة أولى مشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود والتي تتألف من ١٩ مشروع مادة، مشفوعة بشروحها[٢]. وقررت أيضا أن تحيل مشاريع المواد، عن طريق الأمين العام، إلى الحكومات لإبداء تعليقاتها وملاحظاتها بشأنها، طالبة تقديم هذه التعليقات والملاحظات إلى الأمين العام في موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨[٣].

٢ – وفي المناقشة المتعلقة بتقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين التي جرت في اللجنة السادسة خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في عام ٢٠٠٦، رحبت الوفود بإنجاز القراءة الأولى لمشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود وأبدت تعليقاتها وملاحظاتها[٤] على كافة جوانب مشاريع المواد وشروحها وعلى الشكل النهائي لمشاريع المواد على نحو ما طلبته اللجنة[٥]. ويود المقرر الخاص أن يرجئ النظر في تلك التعليقات والملاحظات حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عندما يكون قد تلقى إفادات خطية أخرى من الحكومات.

٣ – غير أن ثمة جانبا يلزم أن تتناوله اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين في عام ٢٠٠٧. وهو الجانب المتصل بالأعمال المقبلة المتعلقة بموضوع ''الموارد الطبيعية المشتركة''، ولا سيما العلاقة بين الأعمال المتعلقة بالمياه الجوفية من جهة والأعمال المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي من جهة أخرى. وقد قررت اللجنة التركيز على المياه الجوفية العابرة للحدود في الوقت

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٠ والتصويب (A/57/10 و Corr.1)، الفقرة ٥١٨.

(٢) المرجع نفسه، الدورة الحادية والستون، الملحق ١٠ (A/61/10)، الفقرتان ٧٥ و ٧٦.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ٧٣. انظر أيضا قرار الجمعية العامة ٣٤/٦١، الفقرتان ٢ (ج) و ٥.

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، المحاضر الموجزة للجنة السادسة، A/C.6/61/SR.13-16 و 18 و 19؛ والموجز المواضيعي للمناقشة المعقودة في اللجنة السادسة للجمعية العامة خلال دورتها الحادية والستين، الذي أعدته الأمانة العامة (A/CN.4/577).

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق ١٠ (A/61/10)، الفقرة ٢٦.

الحاضر لكن بعض الأعضاء ما فتئوا يثيرون مسألة النفط والغاز الطبيعي من حين لآخر. وردا على استفسارات هؤلاء الأعضاء، أوضح المقرر الخاص موقفه في تلخيصه للمناقشة في عام ٢٠٠٥ قائلا إنه ينبغي إيلاء العناية اللازمة لمسألة النفط والغاز الطبيعي قبل الانتهاء من النظر في القراءة الثانية لمشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود لأن التدابير المقترحة المتصلة بطبقات المياه الجوفية قد تكون لها آثار على الأعمال المقبلة للجنة فيما يتعلق بالنفط والغاز الطبيعي وبالمقابل قد تكون أيضا لممارسات الدول ومعاييرها الحالية فيما يتصل بالنفط والغاز الطبيعي آثار على أعمال اللجنة المتعلقة بطبقات المياه الجوفية (انظر A/CN.4/SR.2836). وطلب الفريق العامل المعني بالموارد الطبيعية المشتركة الذي أُنشئ للنظر في العناصر الموضوعية لمشاريع المواد المتعلقة بطبقات المياه الجوفية إلى المقرر الخاص بصورة غير رسمية أن يقدم دراسة أولية عن النفط والغاز الطبيعي إلى اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين في عام ٢٠٠٧.

٤ - وخلال المناقشة المعقودة في اللجنة السادسة في عام ٢٠٠٦، علقت الوفود أيضا على الأعمال المقبلة المتصلة بموضوع ''الموارد الطبيعية المشتركة'' (انظر A/CN.4/577، الفقرة ٢٤). وارتأت بعض الوفود أنه ينبغي للجنة، ما إن تنتهي من أعمالها التدوينية بشأن المياه الجوفية، أن توجه اهتمامها للموارد الطبيعية المشتركة الأخرى، من قبيل النفط والغاز الطبيعي[٦]، بينما دعت وفود أخرى إلى عدم اتخاذ قرار بشأن الأعمال المقبلة إلا بعد الانتهاء من مشاريع المواد المتعلقة بطبقات المياه الجوفية، وأعربوا عن قلقهم إزاء التعقد الذي يطبع تناول موضوع النفط والغاز[٧]، أو أعربوا عما يساورهم من شك إزاء ضرورة وضع قواعد شاملة فيما يتعلق بالنفط والغاز والطبيعي[٨]. غير أن وفدا آخر دعا اللجنة إلى بدء النظر في الموارد العابرة للحدود الأخرى خلال القراءة الثانية لمشاريع المواد المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود، وأعرب عن رأي مفاده أن اللجنة ستُهدر فرصة وضع مجموعة كلية من القواعد لجميع الموارد الطبيعية المشتركة[٩].

٥ - وتتطلب مسألة النفط والغاز دراسات واسعة النطاق ليس من الجوانب العلمية والتقنية فحسب وإنما من الجوانب السياسية والاقتصادية أيضا. غير أن المهمة الحالية للجنة تقتصر على التيقن مما إذا من المناسب للجنة المضي في القراءة الثانية لمشاريع المواد المتعلقة

(٦) المكسيك والبرتغال وبولندا وإندونيسيا واليونان.

(٧) الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الروسي.

(٨) الاتحاد الروسي.

(٩) هولندا.

بطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود بشكل مستقل عن الأعمال المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي. ولهذا الغرض، يمكن أن تكون الدراسة وجيزة إلى حد ما. ويقتصر هدف هذا التقرير على مساعدة اللجنة في اتخاذ القرار اللازم فيما يتعلق بالأعمال المقبلة المتصلة بطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود.

ثانيا – النفط والغاز الطبيعي

٦ – يجري تطوير حقل من حقول النفط أو الغاز الطبيعي عندما يُكتشف تراكم للهيدروكربون يكون قادرا على إنتاج كمية كافية من النفط و/أو الغاز الطبيعي للأغراض التجارية. وقد نوقش مصدر النفط والغاز الطبيعي (البترول) للعديد من السنوات. وظهرت نظريات متضاربة. وتفترض أولى هذه النظريات أن مادة المصدر غير عضوية. وتقول النظرية الثانية أن البترول نشأ عن كائنات عضوية حية سابقة. وتسود حاليا في ما يبدو النظرية الثانية، وبخاصة نظرية مصدر الكيروجين، فوفقا لهذه النظرية، تحجَّرت الكائنات العضوية الحية (الحيوانية والنباتية) التي تراكمت في قاع المحيطات والبحيرات وشكلت، إلى جانب الرواسب، مادة تعرف باسم ''الكيروجين''. وبفعل البكتيريا والحرارة الأرضية والضغط الجوفي، يتحول الكيروجين إلى بترول وفضلات مياه. وبسبب الضغط الجوفي، ينتقل البترول والماء إلى الأعلى من خلال التشكيلات الصخرية إلى أن يصلا إلى صخر الغطاء الذي يتسم بقلة النفاذ. ويخزنان أيضا في مسام ''الصخور الخازنة''. والصخور الخازنة هي التشكيلة الجيولوجية التي عادة ما تتكون من الرمال أو الحجر الرملي أو مختلف أنواع الحجر الجيري. وداخل الصخور الخازنة، يتوزع البترول والماء عموديا حسب ترتيب كثافتهما. ويكون الغاز الطبيعي في المنطقة العليا والنفط في المنطقة السفلى عند وجود النفط والغاز الطبيعي معا. وتكون المياه في منطقة القاع. غير أن منطقة الغاز لا تكون معزولة بشكل حاد عن منطقة النفط، بينما تكون هناك منطقة انتقال بين منطقتي النفط والمياه، أو بين منطقتي الغاز والمياه عند عدم وجود النفط. وعادة ما تكون الصخور الخازنة ذات مصدر بحري وتعرف المياه المخزونة فيها باسم ''المحلول الملحي'' وهو مياه مالحة.

٧ – وتحدث عملية تشكل وتراكم الهيدروكربونات على النحو المبين في الفقرة ٦ أعلاه على مدى فترات تعد بمئات ملايين السنين. وقد تكون هذه العملية أيضا جارية في يومنا هذا. غير أن أي إعادة حقن حالية لحقول النفط القائمة بالهيدروكربونات ليست جديرة بالذكر، بالنسبة لجميع الأغراض العملية. وبناء على ذلك، ينبغي اعتبار النفط والغاز الطبيعي من الموارد غير المتجددة.

٨ - ويكون صخر الغطاء الذي يمتد فوق الصخور الخازنة بمثابة سدادة تمنع استمرار اندفاع النفط والغاز نحو الأعلى. ويخزن النفط والغاز الطبيعي في الصخور الخازنة تحت ضغط يكون عادة أعلى من الضغط الجوي. وعندما يُحفر بئر من الآبار عبر صخر الغطاء، يندفع النفط والغاز الطبيعي إلى الأعلى.

٩ - وعلى مدى تاريخ البشرية، كان يُحصل على النفط بكميات صغيرة من التسربات السطحية طوال العديد من القرون. غير أن صناعة النفط العصرية لم تظهر إلا ابتداء من عام ١٨٥٩ عندما نجح إ. ل. دريك في حفر أول بئر للنفط في بينسيلفينيا. ولم تكن البئر تُنتج سوى ٣٠ برميلا في اليوم من عمق ٦٩ قدما. ومع تطور تكنولوجيا التنقيب والإنتاج مثل المسح الاهتزازي وتقنيات الحفر على عمق عدة آلاف من الأمتار من جهة، وسرعة تزايد الطلب على النفط لمختلف الاستخدامات من جهة أخرى، زاد إنتاج البترول زيادة كبرى في كل القارات تقريبا وعلى الجروف القارية أيضا. ويجري إنتاجه حاليا في إطار الولاية القضائية لأكثر من ٧٠ دولة، وبلغ مستوى ٧١,٨ مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٥. ويشكل البترول أحد أهم موارد الطاقة وهو أيضا المادة الخام لمختلف المنتجات النفطية الكيميائية. ويُتاجر حاليا بالبترول ومنتجاته الفرعية على الصعيد الدولي على نطاق واسع وبكمية كبيرة. ولإنتاج البترول وتجارته أثر كبير على الاقتصاد العالمي والشؤون السياسية الدولية.

١٠ - وعلى العموم، تحتفظ الدول أو فروعها السياسية بحق تأجير حقول النفط الخاضعة لولايتها القضائية. وتقوم شركات النفط الخاصة والمؤسسات الحكومية بالتنقيب عن النفط وإنتاجه والاتجار به. وتعتبر أنشطة المؤسسات الحكومية في هذا السياق ذات طابع تجاري في إطار القانون الدولي الحالي(١٠).

١١ - وتوجد فيما يبدو حقول نفط عابرة للحدود في العديد من مناطق العالم، لا سيما على الجروف القارية. وبما أن النفط والغاز الطبيعي سائلان، فإن قيام أحد الأطراف باستغلال حقل من حقول النفط هذه قد يؤثر على أطراف أخرى في ولاية قضائية أخرى تتقاسم معه حقل النفط نفسه. غير أن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب ليست سهلة المنال وسيكون من الضروري إجراء بحوث واسعة النطاق في المستقبل.

١٢ - ويبدو أن مشكلة التلوث في حد ذاتها الناجمة عن استغلال النفط والغاز الطبيعي المخزونين في الصخور الخازنة مشكلة بسيطة. إلا أن استغلال حقل من حقول النفط ونقل

(١٠) اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، قرار الجمعية العامة ٥٩/٣٨ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

البترول قد يتسببان في إلحاق ضرر كبير بالبيئة البحرية. وتتسبب استخدامات البترول كمصدر للطاقة في انبعاث كمية هائلة من غازات الدفيئة وقد تكون عاملا من العوامل الرئيسية التي تساهم في الاحترار العالمي. ويتسبب أيضا التخلص من نفايات المنتجات النفطية الكيميائية في مشاكل بيئية.

ثالثا – العلاقة بين الأعمال المتصلة بالمياه الجوفية والأعمال المتصلة بالنفط والغاز

١٣ – بما أن النفط والغاز الطبيعي كثيرا ما يوجدان معا في نفس الصخور الخازنة، فينبغي التعامل معهما بوصفهما مصدرا واحدا لأغراض أعمال اللجنة. وتكاد تتطابق الصخور الخازنة والحالة الطبيعية للنفط والغاز الطبيعي المخزونين فيها مع طبقة مياه جوفية محصورة لا تعاد تغذيتها. غير أن التشابه بين المياه الجوفية من جهة والنفط والغاز الطبيعي من جهة أخرى ينتهي عند هذا الحد.

١٤ – وتشكل المياه الجوفية مصدر استمرار الحياة للبشر ولا يوجد مصدر بديل لها. ورغم أن النفط والغاز الطبيعي من الموارد المهمة، فإنهما غير أساسيين للحياة وثمة مصادر بديلة مختلفة لهما. ولا تثار هنا مسألة النظر في الاحتياجات البشرية الحيوية. وتجري عمليات المسح والاستخراج المتعلقة بالمياه الجوفية على البر. غير أن جزءا كبيرا من عمليات المسح والإنتاج المتصلة بالنفط والغاز الطبيعي تجري على البحر داخل الحدود الخارجية للجروف القارية. والنفط والغاز الطبيعي سلعتان أساسيتان تجاريتان وتحدد قيمتاهما إلى حد ما عن طريق قوى السوق. لكن المياه الجوفية لا يتاجر بها على الصعيد الدولي باستثناء حالات قليلة وتحدد قيمتها حسب الاعتبارات الاجتماعية لكل مجتمع. ويتطلب النظر في المشاكل البيئية الناجمة عن النفط والغاز الطبيعي اتباع نهج مغاير تماما للنهج المتعلق بالمياه الجوفية.

١٥ – ويرى المقرر الخاص أن بعض قواعد القانون المتعلقة بطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود التي لا تعاد تغذيتها قد تسري على مسألة النفط والغاز الطبيعي. غير أن معظم القواعد التي ستوضع للنفط والغاز الطبيعي لن تكون قابلة للتطبيق بشكل مباشر على مسألة المياه الجوفية. وهذا يعني أن من الضروري اتباع نهج مستقل خاص بالنفط والغاز. وإذا حاولنا الربط بين الأعمال المتعلقة بالمياه الجوفية والأعمال المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي، فسينجم تأخير لا داعي له في إنجاز الأعمال المتعلقة بالمياه الجوفية. ولذلك، يرى المقرر الخاص أنه ينبغي للجنة أن تتابع القراءة الثانية للقانون المتعلق بطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود وتنجزها بمعزل عن أعمالها المقبلة المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي.